

## مقاصد الشريعة في الوصية: شركة الصالحين ترستي أنموذجاً

عبد الباري بن أوانج<sup>(١)</sup>، أميلة بنت أوانج<sup>(٢)</sup>، حسن بن سليمان النيجيري<sup>(٣)</sup>، أحمد أكرم بن محمد ربي<sup>(٤)</sup>، فائز حاتم بن حنفي<sup>(٥)</sup>

### ملخص البحث

الوصية هدية مال أو منافعها التي تثبت بعد وفاة الموصي. وهي صحيحة بغض النظر عن إيجادها في حالة الصحة أو المرض الأخير. وكانت معروفة قبل مجيء الإسلام، ولكن الإسلام جاء عليها بشروط لم تكن موجودة في الماضي. فقبل الإسلام كان صاحب المال يعطي من ماله وصية لمن يشاء ويحرم من يشاء؛ لذلك لم تكن للوصية قيمة إلى أن جاء الإسلام وأقرها بشروط معينة. وقد اقتضت حكمة التشريع الإسلامي مراعاة المصالح العامة للناس في تشريعاته المتعددة؛ لذلك فهو يهدف دائماً إلى جلب كل ما تحققت فائدته، ودفع كل ما تحققت مفسدته، ومن هذه التشريعات الوصية، وذلك لحاجة الناس إليها. وهذه الورقة تأتي لتجلي مقاصد الوصية؛ حيث إن الشارع لم يغلق باب الخير ولم يمنع تدارك ما فات، فأجاز للعباد الوصية في جزء من مالهم ليعوضوا ذلك التقصير، وليكون زيادة في حسناتهم قبل انقضاء آجالهم. ويظهر هذا المقصد للوصية من خلال نشاطات شركة الصالحين ترستي.

الكلمات المفتاحية: الوصية، مقاصد الشريعة، شركة الصالحين ترستي، المصلحة.

### The Objectives of Shariah in Will: A Case Study of As-Salihin Trustee Company

#### Abstract

Will (waṣiyyah) is a gift of property or a gift of the benefits of property which is established after the death of the testator. It is valid irrespective of it being made in a state of health or during the final illness. It was well known before Islam, but Islam introduced conditions for it, which did not exist in the past. In the pre-Islamic era, the owner of property simply used to make a will to whomever he wished and deprived whomever he wanted. This is why the will had no value during that era, till Islam came and approved it under certain conditions. The wisdom of Islamic Shariah requires the consideration of public interest in its various legislations. So, the Shariah always aims to achieve all those aspects whose benefits are well established, and to prevent all those aspects whose harms are well established. One of these legislations is making wills because human beings need it. This paper highlights the objectives of will, such as the Law Giver neither closed the door of doing good deeds, nor did He prevent from rectifying what is missing. So, He permitted His servants to make wills over a portion of their property, so that they can make up for their short comings and increase their good deeds before their deaths. This objective of will appears in the activities of the As-Salihin Trustee Company.

**Keywords:** Will, Maqāṣid al-Sharī'ah, As-Salihin Trustee Company, Interest.

<sup>(١)</sup> أستاذ مشارك، قسم الفقه وأصول الفقه، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا. [abdbari@iium.edu.my](mailto:abdbari@iium.edu.my)

<sup>(٢)</sup> أستاذة مساعدة، قسم أصول الدين ومقارنة الأديان، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا. [amilah@iium.edu.my](mailto:amilah@iium.edu.my)

<sup>(٣)</sup> أستاذ مساعد، قسم الفقه وأصول الفقه، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا. [abuxzubair@iium.edu.my](mailto:abuxzubair@iium.edu.my)

<sup>(٤)</sup> طالب ماجستير، قسم الفقه وأصول الفقه، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا. [akramrobby@gmail.com](mailto:akramrobby@gmail.com)

<sup>(٥)</sup> طالب ماجستير، قسم الفقه وأصول الفقه، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا. [faizhatim01@gmail.com](mailto:faizhatim01@gmail.com)

| المحتوى  |    |
|--|----|
| المقدمة  | 30 |
| المبحث الأول: تعريف الوصية لغة وشرعاً                    | 30 |
| المطلب الأول: تعريف الوصية لغة                           | 30 |
| المطلب الثاني: تعريف الوصية شرعاً                        | 30 |
| المبحث الثاني: أدلة مشروعية الوصية، والحكمة من مشروعيتها | 30 |
| المطلب الأول: أدلة مشروعية الوصية من القرآن              | 30 |
| المطلب الثاني: أدلة مشروعية الوصية من الحديث             | 31 |
| المطلب الثالث: أدلة مشروعية الوصية من الإجماع            | 32 |
| المطلب الرابع: أدلة مشروعية الوصية من المعقول والاستحسان | 32 |
| المطلب الخامس: الحكمة من مشروعية الوصية                  | 32 |
| المبحث الثالث: أحكام الوصية                              | 33 |
| المبحث الرابع: مقاصد الشريعة في الوصية                   | 34 |
| المطلب الأول: تعريف مقاصد الشريعة                        | 34 |
| المطلب الثاني: مقاصد الشريعة في مشروعية الوصية           | 34 |
| المطلب الثالث: الوصية وعلاقتها بحفظ الكليات الخمس        | 36 |
| المبحث الخامس: الوصية في شركة الصالحين ترستي             | 37 |
| المطلب الأول: الوصية المعدة سبباً                        | 37 |
| المطلب الثاني: الوصية حسب الطلب                          | 38 |
| المطلب الثالث: الفرق بين النوع الأول والنوع الثاني       | 38 |
| الخاتمة  | 38 |
| المراجع  | 38 |
| الحواشي  | 40 |

## المقدمة

الحمد لله الذي شرع على لسان رسوله ﷺ الوصية لطفًا بعباده ورحمةً بهم، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين، وبعد؛ فلا شك أن الشريعة الإسلامية قد رغبت في الوصية، وجعلت لها منزلة كبيرة؛ إذ تسبق في التنفيذ حقوق الميراث، وذلك لأنها بإرادة المتوفى وليست جبراً عنه، فتكون جزءاً من كسبه الديني، ومن صالح أعماله التي يثاب عليها بعد وفاته.

وللوصية أهمية كبيرة؛ باعتبارها مشروعة، وسنة مؤكدة، دلَّ على ذلك القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ١٨٠]، وقال عليه الصلاة والسلام: ((ما حقُّ امرئٍ مُسلمٍ، له شيءٌ يُوصي فيه، يبيِّت ثلاثَ ليالٍ، إلَّا وَوَصِيَّتُهُ عِنْدَهُ مَكْتُوبَةً)) [متفق عليه]. وهذه مسائل مختصرة في الوصية، أردنا بها تجلية مقاصد الشريعة في الوصية، فجاء البحث جامعاً بين التأصيل والتحليل.

## المبحث الأول: تعريف الوصية لغة وشرعا

وستعرض في هذا المبحث لتعريف الوصية، ويتكوّن من مطلبين:

### المطلب الأول: تعريف الوصية لغة

تطلق كلمة الوصية في اللغة على عدّة معانٍ، منها:

١. العهد إلى الغير: أوصى الرجل ووصّاه بمعنى عهد إليه (ابن منظور، ١٩٩٩، ١٥:٣٢٠)، وأوصيت إليه إذا جعلته وصيتك.

٢. الاتصال والوصل: وصى الأرض وصياً ووصياً ووصاءً ووصاءةً: اتصل نباتها (الفيروزآبادي، ١٤٢٦، ١٣٤٣).

٣. التقدم إلى الغير بما يعمل به مقترناً بوعظ: تواصل القوم إذا أوصى بعضهم إلى بعض (الراغب الأصفهاني، ١٤١٢، ٨٧٣)، قال الله تعالى: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: ٣]، وقوله: ﴿اتَّوَصَّوْا بِهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾ [الذاريات: ٥٣]. وجاء في الحديث: ((اسْتَوْصُوا

بِالتَّسَاءِ خَيْرًا؛ فَإِنَّهُنَّ عِنْدَكُمْ عَوَانٍ)) (ابن ماجه، ١٤٣٠، ٣:٥٧).

٤. الفرض، كما في قول الله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥١]، وقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ خِطِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: ١١].

### المطلب الثاني: تعريف الوصية شرعاً

اختلف فقهاء المذاهب الأربعة في تعريف الوصية، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: في المذهب الحنفي: الوصية هي "تمليك مضاف إلى بعد الموت على سبيل التبرع عيناً كان أو منفعة" (القادري، ١٤١٨، ٩:٢١١).

ثانياً: في المذهب المالكي: الوصية "مأخوذة من وصيت الشيء بالشيء إذا وصلته به، كأن الموصي لما أوصى بها وصل ما بعد الموت بما قبله في نفوذ التصرف" (ابن عرفة، ١٤٢٤، ٦:٤٨٤).

ثالثاً: في المذهب الشافعي: الوصية هي "تبرع بحق مضاف ولو تقديراً لما بعد الموت" (الشريبي، ١٤١٨، ٣:٥٢).

رابعاً: في المذهب الحنبلي: عرفها ابن قدامة بأن "الوصية بالمال هي التبرع به بعد الموت" (ابن قدامة، ١٤١٧، ٨:٣٨٩).

فالوصية في اصطلاح الفقهاء لها تعريفات مختلفة باختلاف مذاهبهم، إلا أنه اختلاف شكلي لا يمس الجوهر والمضمون، ويمكن أن أعرف الوصية بأنها: تمليك مضاف إلى ما بعد الموت عن طريق التبرع سواء كان ذلك في الأعيان أو في المنافع، وتكون في حدود الثلث.

## المبحث الثاني: أدلة مشروعية الوصية والحكمة من مشروعيتها

### المطلب الأول: أدلة مشروعية الوصية من القرآن

أولاً: قال الله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى

الْمُتَّقِينَ فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ [البقرة: ١٨٠-١٨١].

وجه الاستدلال: جاء في تفسير "مفاتيح الغيب": "أن قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ﴾ يقتضي الوجوب على ما بيناه، أما قوله: ﴿إِذَا خَضَرَ أَخَذَكُمُ الْمَوْتُ﴾، فليس المراد منه معاينة الموت؛ لأن في ذلك الوقت يكون عاجزاً عن الإيصاء" (الرازي، ١٤٢٠، ٥: ٢٣١). وقال ابن العربي في أحكام القرآن بأن الناس قد اختلفوا في حكم الوصية على قولين: بعضهم قال بأنها واجبة وقال آخرون بأنها منسوخة. والصحيح هو نسخها، وحكمها أنها مستحبة إلا فيما يجب على المكلف بيانه أو الخروج بأداء عنه (ابن العربي، ١٤٢٤، ١: ١٠٢). وذكر الفراء في "معاني القرآن": "كان الرجل يوصي بما أحب من ماله لمن شاء من وارث أو غيره، فنسختها آية الموارث؛ فلا وصية لوارث، والوصية في الثلث لا يجاوز، وكانوا قبل هذا يوصي بماله كله وبما أحب منه" (الفراء، ١٤٢٣، ١: ٨١).

ثانياً: قول الله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١١]، وقوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾، وقوله سبحانه: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾، وقوله جلّ شأنه: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ﴾ [النساء: ١٢].

وجه الاستدلال: يعني جلّ ثناؤه بقوله: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١١] أنّ الذي قسم الله تبارك وتعالى لولد الميت الذكور منهم والإناث ولأبويه من تركته من بعد وفاته، إنما يقسمه لهم على ما قسمه لهم في هذه الآية من بعد قضاء دين الميت الذي مات وهو عليه من تركته، ومن بعد تنفيذ وصيته في باهما بعد قضاء دينه كله. فلم يجعل تعالى ذكره لأحد من ورثة الميت، ولا لأحد ممن أوصى له بشيء، إلا من بعد قضاء دينه من جميع تركته، وإن أحاط بجميع ذلك. ثم جعل أهل الوصايا بعد قضاء دينه شركاء ورثته فيما بقي لما أوصى لهم به، ما لم يجاوز ذلك ثلثه. فإن جاوز ذلك ثلثه، جعل الخيار في إجازة ما زاد على الثلث من ذلك أو ردّه إلى ورثته: إن أحبوا أجازوا

الزيادة على ثلث ذلك، وإن شاءوا ردوه. فأما ما كان من ذلك إلى الثلث، فهو ماضٍ عليهم (الطبري، ١٤١٥، ٢: ٤٠٩).

وقال ابن عاشور بأن المقصد هنا هو التنبيه على أهمية الوصية وتقدمها، وإنما ذكر الدين بعدها تنميماً لما يتعين تقديمه على الميراث، مع علم السامعين أن الدين يتقدم على الوصية أيضاً؛ لأنه حق سابق في مال الميت، لأن المدين لا يملك من ماله إلا ما هو فاضل عن دينه، فموقع عطف ﴿أَوْ دَيْنٍ﴾ موقع الاحتراس، ولأجل هذا الاهتمام كرر الله هذا القيد أربع مرات في هذه الآيات (ابن عاشور، ١٩٨٤، ٤: ٢٦١).

وقال ابن العربي في "أحكام القرآن": بأن من رفع الخالق بالخلق صرفه عند فراق الدنيا، إبقاء على العبد وتخفيفاً من حسرته على أربعة أوجه، الأول: ما يحتاج إليه من كفته وجهازه إلى قبره؛ الثاني: ما تبرأ به ذمته من دينه؛ الثالث: ما يتقرب به إلى الله من خير، ليستدرك به ما فات في أيام مهلته. الرابع: ما يصير إلى ذوي قرابته الدانية وأنسابه المشتبكة المشتركة (ابن العربي، ١٤٢٤، ١: ٤٢٢).

#### المطلب الثاني: أدلة مشروعية الوصية من الحديث

أولاً: ثبت عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، قال: جاء النبي ﷺ يعودني وأنا بمكة، وهو يكره أن يموت بالأرض التي هاجر منها، قال: (يَرْحَمُ اللَّهُ ابْنَ عَفْرَاءَ)، قلت: يا رسول الله، أوصي بمالي كله؟ قال: (لَا)، قلت: فالتشطر، قال: (لَا)، قلت: الثلث، قال: (فَالثُلُثُ)، والثُلُثُ كَثِيرٌ، إِنَّكَ أَنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدْعُهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ فِي أَيْدِيهِمْ، وَإِنَّكَ مَهْمَا أَنْفَقْتَ مِنْ نَفَقَةٍ، فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ، حَتَّى اللَّقْمَةُ الَّتِي تَرْفَعُهَا إِلَى فِي امْرَأَتِكَ، وَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَرْفَعَكَ، فَيَنْتَفِعَ بِكَ نَاسٌ وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ)، ولم يكن له يومئذ إلا ابنة (البخاري، ١٤٢٣، ٦٧٧).

وجه الاستدلال: قوله: (فَالثُلُثُ، وَالثُلُثُ كَثِيرٌ) بنصب الأول على الإغراء، أو بفعل مضمّر نحو عين الثلث. وبالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أو المبتدأ والخبر محذوف، والتقدير يكفيك الثلث أو الثلث كاف. ويحتمل أن يكون قوله: (وَالثُلُثُ كَثِيرٌ) مسوقاً لبيان الجواز بالثلث، وأن الأولى أن ينقص عنه ولا

### المطلب الثالث: أدلة مشروعية الوصية من الإجماع

اتفق علماء الأمصار على أن الوصية جائزة في كل مال قلّ أو كثر، ولم يجاوز الثلث (ابن القطان، ١٤٢٤، ١٣٧٧: ٣)، ولم يخالف واحد منهم على جواز الوصية (الكاساني، ١٤٠٦، ٣٣٠: ٧؛ ابن قدامة، ١٤١٧، ٣٩٠: ٨).

### المطلب الرابع: أدلة مشروعية الوصية من المعقول

#### والاستحسان

أما من المعقول؛ فإن الناس في حاجة إلى الوصية لأجل الزيادة في القربات والحسنات، كما ذكر في "بدائع الصنائع": أن الإنسان يحتاج إلى أن يكون ختم عمله بالقرية زيادة على القرب السابقة على ما نطق به الحديث، أو تداركاً لما قرط في حياته وذلك بالوصية. وهذه العقود ما شرعت إلا لحوائج العباد (الكاساني، ١٤٠٦، ٣٣٠: ٧). والقياس يأبى جوازها؛ لأنه تمليك مضاف إلى حال زوال ملكيته، ولو أضيف إلى حال قيامها بأن قيل ملكتك غداً كان باطلاً، فهذا أولى، إلا أننا استحساناً لحاجة الناس (المرغيناني، ١٩٩٠، ٥٨٢: ٤). والشارع أجازه لحاجة الناس إليها؛ لأن الإنسان مغرور بأمله مقصر في عمله، فإذا عرض له عارض وخاف الهلاك يحتاج إلى تلافي ما فاتته من التقصير بماله على وجه لو تحقق ما كان مخالفة يحصل مقصوده، وقد يبقى الملك بعد الموت باعتبار الحاجة كما يبقى في قدر التجهيز والدين (القادري، ١٤١٨، ٢١٣: ٩).

### المطلب الخامس: الحكمة من مشروعية الوصية

الأغراض من مشروعية الوصية كثيرة، ومنها: التقرب إلى الله بالوصية في وجوه الخير، والحصول على الأجر والثواب في الآخرة، كما قال رسول الله ﷺ: ((إِنَّ اللَّهَ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ عِنْدَ وفَاتِكُمْ بِثُلُثِ أَمْوَالِكُمْ، زِيَادَةً لَكُمْ فِي أَعْمَالِكُمْ)) (ابن ماجه، ١٤٣٠، ٤: ١٤). ومنها: مساعدة المحتاجين خاصة من ذوي القربى غير الوارثين، بما يعتبر صلة للرحم (Bahari, 2006, 3). ومنها: تخفيف الكرب عن الضعفاء والبؤساء والمساكين.

يزيد عليه، وهو ما يتندرّه الفهم. ويحتمل أن يكون لبيان أن التصديق بالثلث هو الأكمل أي كثير أجره. ويحتمل أن يكون معناه كثير غير قليل (ابن حجر، ٢٠٠٠، ٦: ١٥).

ثانياً: عن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما-، أن رسول الله ﷺ قال: (مَا حَقُّ أَمْرِي مُسْلِمٌ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ، يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ) (البخاري، ١٤٢٣، ٦٧٦).

وجه الاستدلال: استدلل من قال بعدم الوجوب الوصية بأن المراد من قوله: (مَا حَقُّ أَمْرِي) هو الحزم والاحتياط؛ لأنه قد يفجؤه الموت وهو على غير الوصية، ولا ينبغي للمؤمن أن يغفل عن ذكر الموت والاستعداد له، وهذا عن الشافعي. وقال غيره: الحق لغة الشيء الثابت، ويطلق شرعاً على ما ثبت به الحكم، والحكم الثابت أعم من أن يكون واجباً أو مندوباً، وقد يطلق على المباح لكن بقلة قاله القرطبي. وفي لفظ حديث آخر وهو قوله: (له شيء يريد أن يوصي فيه) ما يدل على الندب، وهو تفويض الوصية إلى إرادة الموصي، فلو كانت واجبة لما علقها بإرادته. وذهب الجمهور إلى أن حكم الوصية غير واجبة لعينها، وإن الواجب لعينه الخروج من الحقوق الواجبة للغير سواء كانت بتنجيز أو وصية. ومحل وجوب الوصية إنما هو فيما إذا كان عاجزاً عن تنجيز ما عليه، وكان لم يعلم بذلك غيره ممن ثبت الحق بشهادته، فأما إذا كان قادراً أو علم بما غيره فلا وجوب. وعرف من مجموع ما ذكرنا أن الوصية قد تكون واجبة وقد تكون مندوبة فيمن رجا منها كثرة الأجر، ومكروهة في عكسه، ومباحة فيمن استوى الأمران فيه، ومحرومة إذا كان فيها إضرار (ابن حجر، ٢٠٠٠، ٦: ٧).

ففي هذا الحديث الحض على الوصية، والتأكيد على ذلك، وهذا على الندب لا على الإيجاب عند الجميع، لا يختلفون في ذلك. وقد أجمع العلماء على أن الوصية غير واجبة على أحد إلا أن يكون عليه دين أو تكون عنده وديعة أو أمانة (ابن القطان، ١٤٢٤، ١٣٧٥: ٣)، فيوصي بذلك، وفي إجماعهم على هذا بيان لمعنى الكتاب والسنة في الوصية. وقد شذت طائفة فأوجبوا الوصية لا يعدون خلافاً على الجمهور (ابن عبد البر، ١٣٨٧، ٢٩٢: ١٤).

### المبحث الثالث: أحكام الوصية

سنتناول في هذا المبحث الحديث عن الحكم الشرعي للوصية، والوصية تعتبرها الأحكام الخمسة، وذلك على النحو الآتي:

١. **الوجوب:** فتجب الوصية لمن عليه دين أو عنده وديعة أو عليه واجب يوصى بالخروج منه (ابن قدامة، ١٤١٧، ٨:٣٩٠؛ الشنقيطي، ١٩٩٥، ٤:٥٥٥؛ الرحيباني، ٢٠٠٩، ٤:٣٨٤). وأجمع الجمهور على أن الوصية غير واجبة إلا على من عليه دين أو عنده وديعة فيوصي بذلك، وشذ أهل الظاهر فأوجبوها فرضاً إذا ترك مالا كثيراً، ولم يؤقتوا في وجوبها شيئاً (ابن القطان، ١٤٢٤، ٣:١٣٧٥). وبعضهم يقول بأنها واجبة للأقربين الذين لا يرثون، وهو قول داود، وحكى ذلك عن مسروق، وطاوس، وإياس، وقتادة، وابن جرير (ابن قدامة، ١٤١٧، ٨:٣٩١)، فقالوا بأن الوصية نسخت للوالدين والأقربين الوارثين، وبقيت في من لا يرث من الأقربين. قال ابن عباس: الآية نسخها قوله تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا﴾ [النساء: ٧]، قال ابن عمر: نسخها آية الميراث. وكذلك قال عكرمة، ومجاهد، ومالك، والشافعي. والطائفة التي ترى بأنه يمكن نسخ القرآن بالسنة، قالت بأنها نسخت بقول النبي: ((إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَلَا وَصِيَّةَ لِرَاثٍ)) (ابن ماجه، ١٤٣٠، ٤:١٨). وحديث ابن عمر محمول على من عليه واجب، أو عنده وديعة.

٢. **الندب:** وهو الأصل فيها، والوصية بجزء من المال ليست واجبة على أحد، وهو قول الجمهور، وقول الشعبي، والنخعي، والثوري، ومالك، والشافعي، وأصحاب الرأي وغيرهم (ابن قدامة، ١٤١٧، ٨:٣٩٠). ويستدل على ذلك بأن أكثر أصحاب رسول الله لم ينقل عنهم وصية، ولم ينقل لذلك نكير، ولو كانت واجبة لم يخلوا بذلك. ثم إن الوصية عطية لا تجب في الحياة، فلا تجب بعد الموت كعطية الأجانب (ابن قدامة، ١٤١٧، ٨:٣٩١). إذا كانت

الوصية تبرعاً وكان الموصي غنيا (الشنقيطي، ١٩٩٥، ٤:٥٥٥).

٣. **الاستحباب:** ذكر في كتاب "تكملة البحر الرائق شرح كنز الدقائق" بأن الوصية غير واجبة بل هي مستحبة، والمراد منه أن غاية أمرها الاستحباب دون الوجوب، لا أنها مستحبة على الإطلاق، فكأنه قال إنها لا تصل إلى مرتبة الوجوب بل قصارى أمرها الاستحباب. لكن يرد عليه النقض بالوصية لحقوق الله تعالى كالصلاة والزكاة والصوم والحج التي فرط فيها (القادري، ١٤١٨، ٩:٢١٣). وهي مستحبة لمن ترك خيراً (ابن قدامة، ١٤١٧، ٨:٣٩١؛ البهوتي، ١٤٠٣، ٤:٣٣٨)؛ لأن الله تعالى قال: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ﴾ [البقرة: ١٨٠]، فسخ الوجوب، وبقي الاستحباب في حق من لا يرث. وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: ((إِنَّ اللَّهَ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمُ عِنْدَ وَفَاتِكُمْ بِثُلُثِ أَمْوَالِكُمْ، زِيَادَةً لَكُمْ فِي أَعْمَالِكُمْ)) (ابن ماجه، ١٤٣٠، ٤:١٤). وقال السندي: قوله: (تَصَدَّقَ عَلَيْكُمُ) أي: جعل لكم وأعطى لكم أن تتصرفوا فيها وإن لم ترض الوثقة (السندي، ٢٠٠٧، ٢:١٠٣١). وقال ابن العربي: إن الوصية مستحبة إلا فيما يجب على المكلف بيانه أو الخروج بأداء عنه لأن الصحيح الآية نسخت (ابن العربي، ١٤٢٤، ١:١٠٢).

٤. **الكراهة:** تكره الوصية لغير القريب الفقير لمن لم يترك مالا كثيراً (البهوتي، ١٤٠٣، ٤:٣٣٨). أما الفقير الذي له ورثة محتاجون، فيكره له أن يوصى (الرحيبي، ٢٠٠٩، ٤:٣٨٥)؛ لأن الله تعالى قال في أية الوصية: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ﴾ [البقرة: ١٨٠]. وقال النبي ﷺ: ((إِنَّكَ أَنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدْعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ فِي أَيْدِيهِمْ)) (البخاري، ١٤٢٣، ٦٧٧)، فقوله: (عَالَةً أي: فقراء، وهو جمع عال، وهو الفقير، والفعل منه "عال يعيل" إذا افتقر. وقوله: (يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ) أي: يسألون الناس بأكفهم، يقال تكفف الناس واستكف إذا بسط كفه للسؤال، أو سأل ما يكف عنه الجوع، أو سأل كفا كفا من طعام. وقوله: ((فِي أَيْدِيهِمْ)) أي: بأيديهم، أو سألوا

نية الموصي وقصده الإضرار لا يطلع عليه فهو موكول لدينه وخشية ربه، فإن ظهر ما يدل على قصده الإضرار دلالة واضحة، فالوجه أن تكون تلك الوصية باطلة؛ لأن قوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُضَارٍّ﴾ نهي عن الإضرار، والنهي يقتضي فساد المنهي عنه. ويتعين أن يكون هذا القيد مقيدا للمطلق في الآي الثلاث المتقدمة من قوله: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ...﴾؛ لأن هذه المطلقات متحدة الحكم والسبب؛ فيحمل المطلق منها على المقيد كما تقرر في الأصول (ابن عاشور، ١٩٨٤، ٢٦٦: ٤).

#### المبحث الرابع: مقاصد الشريعة في الوصية

##### المطلب الأول: تعريف مقاصد الشريعة

مقاصد الشريعة الإسلامية هي: الغايات الملحوظة أو المعاني والحكم الموجودة في التشريع إقماً عموماً أو خصوصاً؛ من أجل تحقيق مصالح العباد من ضمن الضرورات الخمس وهي الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال. وذلك لأن علم المقاصد هي علم ما يبحث المقاصد الخمس التي شرعت في القرآن والسنة (Mohamad, 2016, 20).

##### المطلب الثاني: مقاصد الشريعة في مشروعية الوصية

مقاصد الشريعة في مشروعية الوصية تظهر في النقاط الآتية (Talib, 2015, 48-50):

١. التشجيع على الإسراع في العمل الصالح: عن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما-، أن رسول الله ﷺ قال: (مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ، يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ) (البخاري، ١٤٢٣، ٦٧٦). "ولفظه (حَقٌّ) أظهر من الوجوب، فإن حملت على الأظهر؛ فعلى ما تقدم من الوجوه التي يتعين ويجب بها فيمن ترتبت عليه حقوق" (القاضي عياض، ١٤١٩، ٣٦٠: ٥). وذكر في "المنتقى شرح الموطأ"، قوله: (مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ، يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ): "يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَيْسَ حَقُّهُ أَنْ يَبِيتَ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا

بأَكْفِهِمْ وَضَعُ الْمَسْئُولِ فِي أَيْدِيهِمْ (ابن حجر، ٢٠٠٠، ١٧: ٦). فلا شك أن إعطاء القريب المحتاج خير من إعطاء الأجنبي. وقال عليّ لرجل أراد أن يوصي: إنك لم تدع طائلاً، إنما تركت شيئاً يسيراً، فدعه لورثتك (ابن قدامة، ١٤١٧، ٣٩٢: ٨).

٥. الحرمة: إذا كانت بمعصية، أو كان الباعث عليها معصية، كما لو أوصي ببناء دار لهو أو بمال تقام به حفلات ماجنة، أو كما لو أوصي بقصد الإضرار بالورثة، كما جاء في تفسير القرطبي عن قوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُضَارٍّ﴾ [النساء: ١٢]: "نصب على الحال والعامل ﴿يُوصِي﴾، أي يوصي بها غير مضار، أي غير مدخل الضرر على الورثة. أي: لا ينبغي أن يوصي بدين ليس عليه ليضر بالورثة، ولا يقر بدين. فالإضرار راجع إلى الوصية والدين، أما رجوعه إلى الوصية؛ فبأن يزيد على الثلث أو يوصي لوارث، فإن زاد فإنه يرد، إلا أن يجيزه الورثة؛ لأن المنع لحقوقهم لا لحق الله تعالى. وإن أوصى لوارث فإنه يرجع ميراثاً، وأجمع العلماء على أن الوصية للوارث لا تجوز إلا أن يجيز الورثة ذلك (ابن المنذر، ١٤٢٤، ١٠٠). وأما رجوعه إلى الدين؛ فبالإقرار في حالة لا يجوز له فيها، كما لو أقر في مرضه لوارثه أو لصديق ملاطف، فإن ذلك لا يجوز عندنا (القرطبي، ١٣٨٤، ٨٠: ٥). وعن ابن عباس، عن رسول الله ﷺ قال: «لِإِضْرَارٍ فِي الْوَصِيَّةِ مِنَ الْكِبَائِرِ» (الدارقطني، ١٤٢٤، ٢٦٦: ٥، البيهقي، ١٤٢٤، ٤٤٤: ٦). وجاء في "التحرير والتنوير": "بأن ﴿غَيْرَ مُضَارٍّ﴾ [النساء: ١٢] حال من ضمير ﴿يُوصِي﴾ الأخير، ولما كان فعل يوصي تكريراً، كان حالاً من ضمائر نظائره. و﴿مُضَارٍّ﴾ الأظهر أنه اسم فاعل بتقدير كسر الراء الأولى المدغمة أي غير مضار ورثته بإكثار الوصايا، وهو نهي عن أن يقصد الموصي من وصيته الإضرار بالورثة. والإضرار منه ما حدده الشرع، وهو أن يتجاوز الموصي بوصيته ثلث ماله وقد حدده النبي بقوله لسعد بن أبي وقاص (الْثُلُثُ، وَالْثُلُثُ كَثِيرٌ). ومنه ما يحصل بقصد الموصي بوصيته الإضرار بالوارث ولا يقصد القرية بوصيته، وهذا هو المراد من قوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُضَارٍّ﴾. ولما كانت

ووصيته عنده مكتوبة، وإنما من حقه تقديم وصيته والتحرز والاستظهار بتقديمها وتحصين ماله عليه بها. فأما من لم يكن عليه دين؛ فإنه يستحب له ذلك بمعنى تبرئه عنها، والوصية بشيء من ماله في وجهه من ينتفع به فيما تقدم عليه، وأما من كانت عليه ديون؛ فقد قال كثير من مشايخنا: إن ذلك واجب عليه (الباجي، ١٣٣٢، ١٤٥:٦). وهذا الحديث يدل على حث الشارع على الإسراع والتعجيل لممارسة الأعمال الصالحة، خاصة إذا كان يفيد الطرفين.

٢. أهمية ترك الأموال للورثة: لا شك في أن إدارة التركة أمر مهم لتحقيق مصالح الأسرة؛ ولذلك قال رسول الله ﷺ: (إِنَّكَ أَنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدْعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ فِي أَيْدِيهِمْ) (البخاري، ١٤٢٣، ٦٧٧)، وفي قوله: (وَرَثَتَكَ) قال ابن حجر العسقلاني: "وليس قوله: (أن تدع بنتك) متعيناً؛ لأن ميراثه لم يكن منحصراً فيها، فقد كان لأخيه عتبة بن أبي وقاص أولاد إذ ذاك، منهم هاشم بن عتبة الصحابي الذي قتل بصفين، فجاز التعبير بالورثة؛ لتدخل البنت وغيرها ممن يرث لو وقع موته إذ ذاك أو بعد ذلك (ابن حجر، ٢٠٠٠، ١٦:٦). وعند ابن عاشور، مقام حال هذا النص هو مقام الاستشارة، فهو قضية عين، فيحتمل أن رسول الله ﷺ أشار على سعد بالأفضل، ويحتمل أيضاً أن ذلك كان لأجل افتقار ورثة سعد كما هو صريح في قوله: (خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدْعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ)، فالوصية بما يتجاوز ثلث المال إضراراً بهم. فيظهر أن ملاك جواز الوصية هو ما لا يضر بالورثة، كأن يتركوا في حاجة، أو أن يقصد حرمانهم وإبعادهم عن المال كما يفعله بعض المغرضين (ابن عاشور، ١٤٢٨، ٨٣). وقد نهي الله عن الإضرار بالورثة في قوله تعالى: ﴿غَيْرُ مُضَارٍّ﴾ [النساء: ١٢]. وهذه الآية تفيد النهي للمورث عن إلحاق الضرر بورثته عن طرق الوصية أو بسبب الديون. والضرر بالورثة عن طريق الوصية يتأتى بأن يوصي المورث بأكثر من الثلث، أو به فأقل مع قصده الإضرار بالورثة، فقد روى النسائي في سننه عن ابن عباس، عن رسول الله ﷺ قال: (الضَّرَارُ فِي الْوَصِيَّةِ مِنَ الْكِبَائِرِ) (الطبراني،

١٩٩٥، ٩:٥). وقال قتادة: كره الله الضرر في الحياة وعند الممات، ونهى عنه. والضرر بالورثة بسبب الدين يتأتى بأن يقر بدين لشخص ليس له عليه دين دفعا للميراث عن الورثة، أو يقر بأن الدين الذي كان له على غيره قد استوفاه ووصل إليه، مع أنه لم يحصل شيء من ذلك (الطنطاوي، ١٩٩٧، ٣:٧٥). وقال صاحب "نيل المرام من تفسير آيات الأحكام": بأن: ﴿غَيْرُ مُضَارٍّ﴾ [النساء: ١٢]: أي يوصي حال كونه غير مضار لورثته بوجه من وجوه الضرر، كأن يقر بشيء ليس عليه أو يوصي بوصية لا مقصد له فيها إلا الإضرار بالورثة، أو يوصي لوارث مطلقاً أو لغيره بزيادة على الثلث ولم يجزه الورثة. وهذا القيد أعني قوله: ﴿غَيْرُ مُضَارٍّ﴾ [النساء: ١٢] راجع إلى الوصية والدين المذكورين، فهو قيد لهما. فما صدر من الإقرارات بالدين، أو الوصايا المنهي عنها له، أو التي لا مقصد لصاحبها إلا المضارة لورثته فهو باطل مردود لا ينفذ منه شيء لا الثلث ولا دونه. وهذا القيد يعني عدم الضرر، هو قيد لجميع ما تقدم من الوصية والدين (القنوجي، ١٤٢٤، ١٤١).

٣. عدم تجاوز الوصية عن الثلث: وقد اتفق الفقهاء على عدم جواز الوصية بأكثر من الثلث إلا بإجازة الورثة. إن كانت الورثة أغنياء، أستحب أن يوصي بالثلث تبرعاً، وإن كانوا فقراء، أستحب أن ينقص من الثلث (النووي، ١٣٩٢، ١١:٧٧)؛ والسبب في ذلك هو مراعاة الورثة، وعدم الإضرار بهم، كما صرح النبي: ((إِنَّكَ أَنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدْعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ)) (البخاري، ١٤٢٣، ٦٧٧؛ مسلم، ١٤١٢، ١٢٥١:٣). قوله: (عَالَةً): أي فقراء وهو جمع عائل: وهو الفقير، والفعل منه، عال، يعيل: إذا افتقر. وقوله: (يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ) أي: يسألونهم بأكفهم، يقال: تكفّف النَّاسَ واستكفّف إذا بسط كفّه للسؤال، أو سأل ما يكفّ عنه الجوع، أو سأل كفافاً من طعام (الشوكاني، ١٩٩٣، ٦:٤٨). وفي هذا الحديث، الحث على صلة الأرحام والإحسان إلى الأقارب والشفقة على الورثة. ولا شك أن صلة القريب الأقرب والإحسان إليه أفضل من الأبعد (النووي، ١٣٩٢، ١١:٧٧).

#### المطلب الثالث: الوصية وعلاقتها بحفظ الكليات الخمس

من أهم مقاصد الشريعة حفظ الكليات الخمس، وهي: حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ العقل، وحفظ النسل، وحفظ المال. وفيما يلي علاقة الوصية بحفظ هذه الكليات (Talib, 51-52, 2015):

١. **الوصية وحفظ الدين:** حفظ الدين معناه حفظ دين كل أحد من المسلمين أن يدخل عليه ما يفسد اعتقاده وعمله اللاحق بالدين. وحفظ الدين بالنسبة لعموم الأمة هو دفع كل ما من شأنه أن ينقض أصول الدين القطعية، ويدخل في ذلك حماية البيضة، والذبّ عن الحوزة الإسلامية بإبقاء وسائل تلقّي الدين من الأمة حاضرها وآنيها (ابن عاشور، ١٤٢١، ٣٠٣). وتظهر العلاقة بين الوصية ومقصد حفظ الدين من ناحية أن الوصية تعتبر وسيلة لحصول الإنسان على الأجر والثواب المستمر في حياته وبعد مماته؛ فعن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: ((إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ، وَعِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ، وَوَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ)) (الترمذي، ١٣٩٥، ٦٥٢:٣). قوله: (انْقَطَعَ عَمَلُهُ) أي: أعماله؛ بدليل الاستثناء، والمراد فائدة عمله لانقطاع عمله، يعني لا يصل إليه أجر وثواب من شيء من عمله، (إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ) فإن أجرها لا ينقطع. (صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ): بالجر بدل من ثلاث، قال في الأزهار: هي الوقف وشبهه مما يدوم نفعه. (وَعِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ) أي: بعد موته. (وَوَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ) قال ابن الملك: قيد الولد بالصالح؛ لأن الأجر لا يحصل من غيره، وإنما ذكر دعاءه تحريضاً للولد على الدعاء لأبيه (المباركفوري، ٢٠٠٥، ١٣١٤).

٢. **الوصية وحفظ النفس:** حفظ النفس يعتبر من الأمور المهمة في شريعة الإسلام، ومعناه حفظ الأرواح من التلف أفراداً وعموماً؛ لأن العالم يعني المجتمع المركب من أفراد الإنسان، وفي كل نفس خصائصها التي بها بعض قوام العالم (ابن عاشور، ١٤٢١، ٣٠٢). وعلى الرغم من أن الوصية ليست مشروعة خصوصاً في حفظ النفس، ولكن الوصية قد تفضي لحفظ نفس الموصي له، وللموصي الأجر في

٤. **أولويات الديون على الوصايا:** من نظام الشريعة تقديم الواجبات على المندوبات، وقبل تنفيذ الوصية لا بد من أداء الدين؛ لأنه من الواجبات بينما الوصية مندوبة. عن علي، قال: قضى رسول الله ﷺ بالدين قبل الوصية، وأنتم تقرأونها: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١٢]. وإن أعيان بني الأم يتوارثون دون بني العلات (ابن ماجه، ١٤٣٠، ١٩:٤). قوله: (وأنتم تقرأونها إلخ): يعني قد قدمت الوصية في هذه الآية على الدين، مع أن النبي ﷺ قضى بالدين قبل الوصية، فلا تظنوا المخالفة بين الآية وفعله. واعلموا أن الدين مقدم في الحكم وإن كان مؤخراً في الذكر، وتأخيره في الذكر إما هو للاعتناء بشأن الوصية؛ لكونها شاقة على نفوس الورثة. قوله: (وإن أعيان) بفتح الهمزة بتقدير الجار عطف على قوله بالدين، أي: وقضى بأن أعيان إلخ. وقوله: (دون بني العلات) يعني: أن أعيان بني الأم يعني الإخوة لأب وأم إذا اجتمعوا مع بني العلات يعني الإخوة لأب، فالميراث للإخوة من أب وأم وهم مقدمون على الإخوة لأب لقوة القرابة، فلا يوهمكم ذكر الأخوة في القرآن التسوية (السندي، ٢٠٠٧، ١٠٣٤:٢). وأجمع المسلمون جميعاً على أن الواجب أن يبدأ بالدين قبل الوصية (ابن القطان، ١٤٢٤، ١٤٠١:٣). واختلف في وجه تقديم الوصية على الدين مع كونه مقدماً عليها بالإجماع، فقيل: المقصود تقديم الأمرين على الميراث من غير قصد إلى الترتيب بينهما. وقيل: لما كانت الوصية أقل لزوماً من الدين قدّمت اهتماماً بها. وقيل: قدّمت لكثرة وقوعها، فصارت كالأمر اللازم لكل ميت. وقيل: قدمت لكونها حظ المساكين والفقراء، وآخر الدين لكونه حظ غريم يطلب بقوة وسلطان. وقيل: لما كانت الوصية ناشئة من جهة الميت قدّمت، بخلاف الدين فإنه ثابت مؤدى ذكر أم لم يذكر. وقيل: قدّمت لكونها تشبه الميراث في كونها مأخوذة من غير عوض فرما يشق على الورثة إخراجها، بخلاف الدين فإن نفوسهم مطمئنة بأدائه (القنوجي، ١٤٢٤، ١٣٧).



الحياة" (ابن عاشور، ١٤٢١، ٣١١). وحفظ المال عند ابن عاشور هو حفظ أموال الأمة من الإتلاف ومن الخروج إلى أيدي غير الأمة بدون عوض، وحفظ أجزاء المال المعتبرة عن التلف بدون عوض (ابن عاشور، ١٤٢١، ٣٠٤). والوصية تعتبر من إحدى الطرق لإدارة الأموال، وهذا يدل على أن الهدف من تشريع الوصية هو المحافظة على أموال الميت من التصرف فيها في وجوه المفساد. والمال هو شيء مهم جداً للبشر، ويمكن أن يؤدي إلى الخصومة والعداوة إذا لم يُتَصَرَّف فيه بشكل صحيح. لذلك، فإن تشريع الوصية هو إحدى الطرق الشرعية لتحقيق مقصد حفظ المال. وليس للموصي أن يوصي فقط، وإنما يمكنه أن يعيّن شخصاً ليدبر قسمة التركات، وفي نفس الوقت يحافظ على مصلحة أموال الموصي.

#### المبحث الخامس: الوصية في شركة الصالحين ترستي

الوصية هي اعتراف الشخص في حياته على ممتلكاته أو المنافع التي سوف توزع على المستفيدين بعد وفاته، أو لاستيفاء أي غرض سمح به القانون الإسلامي بعد وفاته. ولمن لم يوص بوصية، فتوزع تركته بحسب أحكام الفرائض، أي: تبعاً لقانون الميراث الإسلامي. وقد سمح الإسلام بأن تكتب الوصية في حدود الثلث فقط، سواء كان الموصى له من المسلمين أو غير المسلمين طالما أن الوصية تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية<sup>(١)</sup>.

وقد قسّمت شركة الصالحين ترستي كتابة الوصية إلى نوعين، إيضاحهما في المطلبين التاليين:

#### المطلب الأول: الوصية Pre-Printed (معدّة مسبقاً)

هذا النوع من كتابة الوصية في شركة الصالحين ترستي هو الوصية بوجه عام، فعلى الموصي أن يكتب اسم الموصى له، وقائمة الممتلكات، ومن الذي يريد أن يعيّن كوصي في الاستمارة الخاصة<sup>(٢)</sup>.

الآخرة. لذلك، على الموصي أن يقدم الوصية لمن يحتاجون إلى المزيد من الممتلكات. فعلى سبيل المثال، إذا كان الشخص لديه طفل متبنّى معاق، فمن الأنسب أن يكتب له وصية؛ لأنها ستساعده في مواصلة العيش؛ لأن الطفل المتبنّي لا يمكن أن يحصل على التركة إذا لم يوص إليه.

٣. **الوصية وحفظ العقل:** معنى حفظ العقل هو حفظ عقول الناس من أن يدخل عليها خلل؛ لأن دخول الخلل على العقل مؤد إلى فساد عظيم من عدم انضباط التصرف. فدخول الخلل على عقل الفرد مُفض إلى فساد جزئي، ودخوله على عقول الجماعات وعموم الأمة أعظم (ابن عاشور، ١٤٢١، ٣٠٣). كما أن الوصية يمكن أن تحقق حفظ النفس عندما يتم توجيهها إلى مكانها، فكذلك يمكن أن تحقق حفظ العقل، كالوصية بإنشاء مؤسسات بحثية ومراكز بحثية على سبيل المثال، يمكن أن تساعد في تحقيق مقصد حفظ العقل الذي هو من أهم مقاصد الشريعة. لذلك فالوصية إلى الهيئات التعليمية مثل المدارس والمعاهد ومراكز البحوث ومنازل الأيتام وغيرها هو خيار حكيم بالنسبة للموصي؛ لأن هذه المنافع ستفيد الجميع.

٤. **الوصية وحفظ النسل:** حفظ النسب عند ابن عاشور هو حفظ انتساب النسل إلى أصله، وهو الذي لأجله شرعت قواعد الأنكحة، وحرم الزنا وفرض له الحد (ابن عاشور، ١٤٢١، ٣٠٥). والوصية تساعد على حفظ النسل أو حفظ الأنساب، وتقوية صلة الرحم بين أهل الأسرة، وهذا الحال يحدث عندما يكون هناك أفراد من العائلة المتوفى الذين لا يحصلون على نصيب في التركة، بحيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى الصراع والاختلاف بين الوارثين وغيرهم من قرابة الميت. وفي هذه الحالة، سوف تلعب الوصية دوراً مهماً في ضمان حصول أفراد العائلة الذين ليس لهم نصيب في التركة. وبالتالي، فعلى الموصي أن يكون مدركاً، وأن يعرف الذين ليس لهم نصيب في التركة؛ ليصلهم بماله عن طريق الوصية.

٥. **الوصية وحفظ المال:** عرف ابن عاشور المال بأنه: "هو كل ما به غنى صاحبه في تحصيل ما ينفع لإقامة شؤون

للأقربين الذين ليس لهم حق في الإرث وكانوا فقراء والموصي غنياً؛ لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾. وقد تكون مستحبة إذا كان الموصي ذا مال وورثته أغنياء، وكذا أقاربه لا حاجة لهم بالمال، فهنا يستحب الوصية بما يراه الموصي نفعا له بعد موته. وقد تكون مكروهة إذا كان مال الموصي قليلا وورثته محتاجين؛ لأنه في هذه الحالة ضيق على الورثة، كما تكره لأهل الفسق متى علم أو غلب على ظنه أنهم سيستعينون بها على الفسق والفجور. وقد تكون محرمة إذا زاد على الثلث بلا إذن من الورثة؛ لورود النهي عنه في حديث سعد -رضي الله عنه-، وتحرم الوصية أيضا إذا كانت لوارث، أو الوصية لأمر محرم شرعا كالوصية للكنيسة مثلاً أو بالسلاح لأهل الحرب.

٣. الوصية في شركة الصالحين ترستي على العموم تتوافق مع مقاصد الشريعة.

### المراجع

- ابن العربي، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر المعافري الإشبيلي المالكي. **أحكام القرآن** (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ٣، ١٤٢٤هـ). محمد عبد القادر عطا (تحقيق).
- ابن القطان، أبو الحسن علي الفاسي، **الإقناع في مسائل الإجماع** (دمشق: دار القلم، ط ١، ١٤٢٤هـ).
- ابن المنذر، أبو بكر محمد بن إبراهيم النيسابوري، **الإجماع** (المملكة العربية السعودية: دار عالم الكتب، ط ٢، ١٤٢٤هـ).
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، **فتح الباري شرح صحيح البخاري** (بيروت: دار الفكر، ط ١، ٢٠٠٠م).
- ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر التونسي. **التحرير والتنوير** (تونس: الدار التونسية للنشر، ط ٥، ١٩٨٤هـ).
- ابن عاشور، محمد الطاهر، **أصول النظام الاجتماعي في الإسلام** (الأردن: دار النفائس، ط ١، ١٤٢١هـ).
- ابن عاشور، محمد الطاهر، **النظر الفسيح عند مضايق الأنظار في الجامع الصحيح** (القاهرة: دار السلام، ط ١، ١٤٢٨هـ).
- ابن عاشور، محمد الطاهر، **مقاصد الشريعة الإسلامية** (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠١٤/١٤٣٥).

**المطلب الثاني: الوصية Costume Made (حسب الطلب):**

الوصية Costume Made (حسب الطلب) هي النوع الثاني من الوصية في شركة الصالحين ترستي، وهي الوصية التي كتبت بحسب الطلب من الزبائن. وفي هذا النوع، على الموصي أن يملأ الاستمارة الخاصة.

**المطلب الثالث: الفرق بين النوع الأول والنوع الثاني**

| الوصية (معدة مسبقاً)      | الوصية Costume Made (حسب الطلب) |
|---------------------------|---------------------------------|
| ١. كتابة الوصية بوجه عام. | ١. كتابة الوصية بوجه خاص ودقيق. |
| ٢. تُعد لحالة الطوارئ.    | ٢. تُعد للأحوال المعتادة.       |

من ناحية مقاصد الشريعة، فمن مقاصد الشريعة في الوصية التشجيع على الإسراع في العمل الصالح، والحث على ترك الأموال للورثة؛ لأن عدم فعل ذلك سيضر الورثة، كما بين رسول الله ﷺ: ((إِنَّكَ أَنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدَعَهُمْ غَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ فِي أَيْدِيهِمْ)) (البخاري، ١٤٢٣، ٦٧٧). ومنع الشارع عن تجاوز الوصية لحد ثلث التركة، ويرغب في أن تكون الأولوية للديون في الوصايا.

### الخاتمة

بعد هذه الدراسة حول مقاصد الشريعة في الوصية، توصل الباحث إلى عدة نتائج، منها:

١. أن بعض الفقهاء عرفوا الوصية بأنها تملك مضاف إلى ما بعد الموت عن طريق التبرع؛ ومن ثم يتبين الفرق بين الهبة والوصية، فالتمليك المستفاد من الهبة يثبت في الحال، أما التملك المستفاد من الوصية فلا يكون إلا بعد الموت، هذا من جهة. ومن جهة أخرى فالهبة لا تكون إلا بالعين، والوصية تكون بالعين وبالدين وبالمنفعة.
٢. أن الوصية قد تكون واجبة فيما إذا كان على الإنسان حق الله تعالى ككفارة أو دين. وقيل: تجب الوصية كذلك

- ابن قدامة المقدسي، موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد، **المغني** (الرياض: دار عالم الكتب، ط ٣، ١٤١٧هـ).
- ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد، **سنن ابن ماجه** (دمشق: دار الرسالة العلمية، ط ١، ١٤٣٠هـ).
- ابن منظور، جمال الدين الأنصاري الرويعي الإفريقي، **لسان العرب** (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط ٣، ١٩٩٩م).
- إسماعيل الحسني، **نظرية المقاصد عند الإمام محمد الطاهر بن عاشور** (الولايات المتحدة الأمريكية: معهد العالمي للفكر الإسلامي، ط ١، ١٤١٦هـ).
- الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب، **المفردات في غريب القرآن** (دمشق: دار القلم، ط ١، ١٤١٢هـ).
- الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الأندلسي. **المنتقى شرح الموطأ** (مصر: مطبعة السعادة، ط ١، ١٣٣٢هـ).
- البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي. **صحيح البخاري** (بيروت: دار ابن كثير، ط ١، ١٤٢٣هـ).
- البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس. **كشاف القناع عن متن الإقناع** (بيروت: عالم الكتب، ط ٥، ١٤٠٣هـ).
- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخشروجردي الخراساني. **السنن الكبرى** (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ٣، ١٤٢٤هـ).
- الترمذي، محمد بن عيسى بن سؤرة بن موسى بن الضحاك، **سنن الترمذي** (مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط ٢، ١٣٩٥هـ).
- الخطيب الشربيني، محمد بن محمد، **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج** (بيروت: دار المعرفة، ط ١، ١٤١٨هـ).
- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي. **سنن الدارقطني** (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢٤هـ).
- الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة، **حاشية الدسوقي** (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤٢٤هـ).
- الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي، **مفاتيح الغيب** (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط ٣، ١٤٢٠هـ).
- الرحيبي، مصطفى بن سعد بن عبده السيوطي الحنبلي. **مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى في الفقه الحنبلي** (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ٢٠٠٩م). أبو محمد الأسيوطي (تحقيق).
- الرملي، محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين. **نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج** (بيروت: دار الفكر، ١٩٨٤هـ).
- الرملي، محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين، **نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج** (بيروت: دار الفكر، ١٩٨٤هـ).
- الزحيلي، وهبة مصطفى، **أصول الفقه الإسلامي**، (بيروت: دار الفكر، ١٤٣٦/٢٠١٥).
- السمرقندي، أبو بكر علاء الدين محمد بن أحمد بن أبي أحمد، **تحفة الفقهاء** (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤١٤هـ).
- الشاطبي، أبو إسحاق، **الموافقات في أصول الشريعة**، تحقيق: عبد الله محمد دراز (القاهرة: دار الحديث، ط ٥، ١٤٢٧/٢٠٠٦).
- الشافعي، أبو بكر عثمان بن محمد شطا البكري الدمياطي المكي، **إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين بشرح قرة العين بمهمات الدين** (دمشق: مؤسسة دار النوادر، ط ١، ١٤٣٤هـ).
- الشربيني، محمد بن محمد الخطيب، **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج** (بيروت: دار المعرفة، ط ١، ١٤١٨هـ).
- الشنقيطي، محمد الشيباني بن محمد بن أحمد. **تبيين المسالك شرح تدريب السالك إلى أقرب المسالك** (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط ٢، ١٩٩٥م).
- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليمني، **نيل الأوطار** (مصر: دار الحديث، ط ١، ١٩٩٣م).
- الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، **المعجم الأوسط** (القاهرة: دار الحرمين، ١٩٩٥م).
- الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب، **تفسير الطبري من كتابه جامع البيان عن تأويل آي القرآن** (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٥هـ).
- الطنطاوي، محمد سيد، **التفسير الوسيط للقرآن الكريم** (القاهرة: دار تحفة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، ١٩٩٧م).
- الطوري، محمد بن حسين بن علي القادري الحنفي. **تكملة البحر الرائق شرح كنز الدقائق** (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٨هـ). زكريا عميرات (تحقيق).
- علال الفاسي، مقاصد الشريعة الإسلامية ومكامرها، دراسة تحقيق الدكتور إسماعيل الحسني (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ١٣/٢٠١٣/١٤٣٤).
- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي، **المستصفى من علم الأصول**، تحقيق الدكتور محمد سليمان الأشقر (بيروت: مؤسسة الرسالة العالمية، ١٢/٢٠١٢/١٤٣٣).
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله، **معاني القرآن** (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٣هـ).
- الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط** (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ٨، ١٤٢٦هـ).

النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، **المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج** (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط ٢، ١٣٩٢).

النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، **روضة الطالبين** (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ٣، ١٤٢٧هـ).

النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري، **صحيح مسلم**. (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤١٢هـ)، محمد فؤاد عبد الباقي (تحقيق).

اليوبي، محمد سعد بن أحمد بن مسعود، **مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية** (بيروت: دار الهجرة للنشر والتوزيع، ط ١، ١٩٩٨/١٤١٨).

Amir Bahari. (2006). *Panduan Wasiat Islam dan Pentadbiran Harta Pusaka di Malaysia*. Kuala Lumpur: Mulia Erat Sdn. Bhd.

Hasliza Binti Talib, Norziah Binti Othman, Siti Zaleha Binti Ibrahim, Norsaadah Binti Din @ Mohamad Nasirudin, Nor' Adha Binti Abd Hamid. (9-10<sup>th</sup> December 2015). *Maqasid Al-Shari'ah dalam Pelaksanaan Wasiat (Kolej Universiti Islam Antarabangsa Selangor)*. This paper is presented at the World Academic and Research Congress 2015 at Ar-Rahim Hall, YARSI University, Jakarta, Indonesia.

Mahadzirah Mohamad, Nor Azman Mat Ali, *Quality of Life Maqasid Shariah Approach*, (Terengganu: University of Sultan Zainal Abidin, 2016).

### الحواشي

- (١) الموقع الإلكتروني الرسمي لشركة الصالحين ترستي، المشاهدة في ٢٠١٨/٣/١٥، يوم الخميس، الساعة ٢٢:٤٥ (-) <http://www.as-salihin.com/produk-perkhidmatan/individu/wasiat>
- (٢) مقابلة مع محمد صفوان بن مصطفى كمال، موظف في شؤون إدارة القانون (Legal Executive) في شركة الصالحين ترستي، ٢٠١٨/٣/١٨، يوم الأحد، الساعة ١١:٠٠.

القادري، محمد بن حسين بن علي الطوري، **تكملة البحر الرائق شرح كنز الدقائق** (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٨هـ).

القاضي عياض، أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن اليحصبي السبكي. **إكمال المعلم بفوائد مسلم** (مصر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، ١٤١٩هـ). يحيى إسماعيل (تحقيق).

القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي، **أحكام القرآن** (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ٣، ١٤٢٤هـ).

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين، **الجامع لأحكام القرآن** (القاهرة: دار الكتب المصرية، ط ٢، ١٣٨٤هـ).

القرطبي، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد** (المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧هـ).

القنوجي، أبو الطيب صديق بن علي الحسيني البخاري. **نيل المرام من تفسير آيات الأحكام** (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٤هـ). محمد حسن محمد حسن إسماعيل وأحمد فريد المزيدي (تحقيق).

الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الحنفي. **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع** (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤٠٦هـ).

مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، **موطأ الإمام مالك** (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٦هـ).

المباركفوري، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم. **تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي** (الأردن: بيت الأفكار الدولية، ٢٠٠٥م).

مجموعة من العلماء. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن بكر وأبو الحسن بن عبد الهادي السندي وعبد الغني المجددي الدهلوي وأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري والفخر الحسن الكنكوهي والنعماني. **شروح سنن ابن ماجة** (الأردن: بيت الأفكار الدولية، ط ١، ٢٠٠٧م). رائد بن صبري بن أبي علفة (تحقيق).

المرغيناني، أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداي. **الهداية شرح بداية المبتدي** (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٠م).

مصطفى، إبراهيم، وحسن الريات، أحمد، وعبد القادر، حامد، والنجار، محمد علي، **المعجم الوسيط** (الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث).